الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4355 | الخميس | 27 محرم 1444 هـ | 25 أغسطس 2022 م | السنة الخامسة عشرة

المالكي يدعو الصدر إلى تحكيم العقل قبل فوات الآوان

العراق: مخاوف على السلم الأهلي والقضاء بمرمى الانتقادات

بغداد – «وكالات»: حملت قوى التغيير الديمقراطية في العراق أمس الأربعاء السلطة القضائية مسؤولية العجز طيلة السنوات الماضية عن معالجة قضايا قتلة المتظاهرين والناشطين وتقييد حرية التعبير والاحتجاج وتجاهل ملفات الفساد والسلاح المنفلت، فيما أكد التيار الصدري أن إعلان تعليق عمل القضاء لم يكن دستورياً مما يعني أن القضاء يحاول إبعاد الشبهات عنه بطريقة غير قانونية.

وأكدت القوى وهي تجمع لأحزاب وقوى مدنية وناشئة، في بيان صحفي، «أن تهديد السلم الأهلي، خصوصاً بعد انتقال الصراع إلى خارج البرلمان، يكشف تعنت المواقف والإصرار على الفشل والفساد والخراب بنحو يزيد احتمالات الخروج عن سلمية الحراك».

وقالت إن «الأحزاب المهيمنة سعت إلى تعطيل مؤسسات الدولة طوال عقدين، ورهن العراق للمكاسب الضيقة».

وذكرت أنها ستواصل «الضغط لتغيير شامل بمعايير ومطالب الجمهور التي عبرت عنها الاحتجاجات والاعتصامات ... الرافضة لمنظومة الفشل والفساد والداعمة لبناء دولة المواطنة والديمقراطية والعدالة».

فيما هدد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بحل اللجنة المنظمة لاعتصامات التيار رداً على تعليق القضاء عمل المحاكم، وإصدار أوامر اعتقال ضد قياديين صدريين. ودخل أنصار الصدر أمس، مرحلة جديدة من التصعيد والتي يتوقع انها تصل في النهاية الى مرحلة العصيان المدني.

جانب من اعتصام أنصار الصدر أمام مجلس القضاء العراقي

وأكد التيار الصدري، أن القضاء سيحاول كشف بعض ملفات الفساد درءاً لاعتصام آخر، موضحاً أن سقوط النظام الحالي في العراق لا يحلو للبعض وعلى رأسهم السفارة الأمريكية.

وأضاف التيار الصدري، أن إعلان تعليق عمل القضاء لم يكن دستورياً مما يعني أن القضاء يحاول إبعاد الشبهات عنه بطريقة غير قانونية وخصوصاً أن المظاهرة كانت سلمية، متابعا «سنخطو خطوة مفاجئة أخرى لا تخطر على بالهم إذا ما قرّر الشعب الاستمرار بالثورة وتقويض الفاسدين».

في الوقت نفسه نظم المئات من الاهالي وأسر «شهداء انتفاضة تشرين» في الناصرية وقفة احتجاجية على جسر الزيتون بالتزامن مع الجلسة الرابعة لمحاكمة المقدم عمر نزار أحد أبرز المتهمين بارتكاب المجزرة، مطالبين بالقصاص من المتورطين بقمع التظاهرات، فيما أقدم مئات من موظفي مديرية التربية على إغلاق دائرتهم احتجاجا على تأخر شمولهم بقطع الأراضي.

ومن المقرر أن يمثل المقدم عمر نزار أمام القضاء في محكمة استئناف ذي قار الاتحادية يوم أمس لمواجهة التهم الموجهة له من قبل اسر ضحايا مجزرة جسر الزيتون التي قتل فيها 50 متظاهراً وأصيب 500 آخرون خلال يومي 28 و29 نوفمبر 2019.

وقال الناشط المدني عمر الفاران في تصريح لصحيفة «المدى»، إن المئات من أسر شهداء وجرحى التظاهرات وناشطي ساحة التظاهرات في الحبوبي نظموا وقفة احتجاجية في موقع ارتكاب مجزرة جسر الزيتون للمطالبة بحسم قضايا قمع التظاهرات والقصاص من المتورطين فيها ومن بينهم المقدم عمر نزار.

وكانت وزارة الداخلية، اعلنت في فبراير الماضي عن احتجاز المقدم عمر نزار، أحد المتهمين بارتكاب مجزرة جسر الزيتون في الناصرية، مؤكدة تشكيل لجنة قانونية للتحقيق معه وأنها ستتخذ الإجراءات القانونية بحقه، في حال ثبوت تورطه في الاتهامات المنسوبة إليه، إلا أن محاكمة نزار لم تحسم حتى الآن.

وكان أنصار الصدر قد وصلوا بشكل مفاجئ الى امام المبنى في اول تحرك حقيقي خارج البرلمان الذي سيطروا عليه منذ أكثر من 3 أسابيع.

وطالبت الرئاسات العراقية والكتل والتيارات السياسية التيار الصدري الثلاثاء، بالانسحاب من أمام مقر مجلس القضاء الأعلى وإنهاء حالة الاعتصام، فيما أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان «على احترام حق التظاهر السلمي المكفول بالدستور بشرط عدم الاعتداء على أبنية مؤسسات الدولة ومنتسبيها».

من جهته حث نوري المالكي زعيم ائتلاف دولة القانون مساء الثلاثاء التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر إلى ضرورة الركون إلى منطق العقل والحكمة قبل فوات الآوان وإبداء الحرص على سلامة البلد واستقراره.

وطالب المالكي في بيان في ختام اجتماع لائتلاف دولة القانون أن على «أي جهة سياسية لديها إعتراضات أو ملاحظات على المشهد السياسي إتباع السياقات القانونية بعيداً عن ممارسة أي دور تخريبي يعرض أمن واستقرار البلاد للخطر».

وانتقد المالكي «موقف الحكومة وعجزها عن القيام بمهامها الدستورية في حماية مؤسساتنا التشريعية والقضائية».

وقال: «نوجه النداء إلى القوى الأمنية بضرورة تحمل مسؤوليتها وأن لا تسجل في تاريخها هذا التقصير والانتهاك الذي يطال هيبة الدولة ومؤسساتها».

ودعا المجتمع الدولي إلى»موقف رافض لكل الإنتهاكات التي تستهدف التجربة الديمقراطية في العراق وإدانة هذه الممارسات بوضوح وتحذير من يقف خلفها من العواقب الوخيمة لسلوكه».

وشدد المالكي على أن « السلطة القضائية تعرضت اليوم إلى اعتداءٍ آثم وتجاوزا مشابها لما تعرضت له السلطة التشريعية ضمن مسلسل الاعتداءات الممنهجة على مؤسسات الدولة وهيبتها وسط تقصير و عجز حكومي واضح عن القيام بمهامها الدستورية في حفظ وحماية المؤسسة القضائية التي تعد الحصن الأخير لشرعية النظام السياسي الديمقراطي.

ضربات أمريكية على أهداف إيرانية في سوريا

الجيش الأمريكي أنه شن غارات جوية في مدينة دير الزور

«وكالات» : اعلن الجيش الأمريكي أنه شن غارات جوية في مدينة دير الزور السورية استهدفت منشآت تستخدمها جماعات مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، حسبما ذكرت القيادة المركزية الأمريكية في بيان على تويتر.

وجاء في البيان «بتوجيه من الرئيس (جو) بايدن، شنت القوات العسكرية الأمريكية غارات جوية دقيقة في دير الزور في سوريا اليوم».

وأضاف «تهدف هذه الضربات الدقيقة إلى الدفاع عن القوات الأمريكية وحمايتها من هجمات مثل تلك التي وقعت في 15 أغسطس ضد أفراد أمريكيين من قبل الجماعات المدعومة من إيران.

وأوضح البيان أن الضربات الأمريكية استهدفت منشآت البنية التحتية التي تستخدمها الجماعات التابعة للحرس الثوري الإيراني.

وقال المتحدث باسم القيادة المركزية للجيش الأمريكي (سينتكوم) الكولونيل جو بوتشينو الكولونيل لـ»سي إن إن» بشكل منفصل إن الضربات استهدفت تسعة مخابئ ضمن مجمّع يستخدم لتخزين الذخيرة ولأغراض لوجستية.

وأضاف الكولونيل أن القوات الأمريكية «قامت بتحرّك متناسب ومتعمّد يهدف للحد من خطر التصعيد وتخفيف خطر سقوط ضحايا».

وكان هدف الجيش الأمريكي في الأساس ضرب 11 من 13 مخبأ في المجمع لكنه تراجع عن ذلك ليستهدف مخبئين فقط بعدما شوهدت مجموعات من الناس قربها، وفق ما ذكر بوتشينو، مضيفاً أن التقييم الأولي يشير إلى أنه لم يقتل أحد في العملية.

وينتشر مئات الجنود الأمريكيين في شمال شرق سوريا في إطار تحالف يركز على محاربة ما تبقى من عناصر تنظيم داعش.

ولم يصدر أي تأكيد فوري للضربات الأمريكية من وسائل إعلام سورية، لكن المرصد السوري لحقوق الإنسان أكد بأن انفجارات دوت في دير الزور فجر الأربعاء، «نتيجة ضربات جوية من طائرات أمريكية استهدفت مستودعات عياش ومعسكرا للميليشيات الإيرانية في دير الزور».

وجاء الهجوم بالتزامن مع إعلان وسائل إعلام إيرانية بأن جنرالاً في الحرس الثوري قتل الأحد الماضي بينما كان «يؤدي مهمة في سوريا كمستشار عسكري».

الجزائر: السجن لآخر رئيس وزراء في عهد بوتفليقة

«وكالات» : أفادت تقارير إخبارية الثلاثاء، بأن القضاء الجزائري قرر إيداع نور الدين بدوي، آخر رئيس للوزراء في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، السجن، لاتهامه في قضايا فساد.

وقالت صحيفة «الخبر» عبر موقعها الإلكتروني إن غرفة الاتهام لمجلس قضاء الجزائر العاصمة، ألغت قرار قاضي التحقيق لدى القطب المالي والاقتصادي بوضع الوزير الأول (رئيس الوزراء) الأسبق، نور الدين بدوي، تحت الرقابة القضائية.

وأضافت الصحيفة إنه تقرر الثلاثاء، إيداع بدوي، الحبس المؤقت في قضايا فساد.

كان الرئيس بوتفليقة، عين في نهاية مارس 2019، بدوي، رئيساً للوزراء خلفاً لأحمد أويحيى، (الذي يتواجد في السجن عن نفس التهم) في غمرة الحراك الشعبي الذي أطاح لاحقاً وبضغط من قيادة الجيش بحكم بوتفليقة نفسه.

المجلس الانتقالي الجنوبي يعلن سيطرته على محافظة أبين

رتل عسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي

«وكالات» : أعلنت القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، الثلاثاء، سيطرتها الكاملة على محافظة أبين، جنوبي اليمن.

وأكد عميد مختار النوبي، قائد محور أبين الموالي للمجلس الانتقالي في تصريحات مسجلة، «سيطرة قوات المجلس على جميع أجزاء محافظة أبين، دون قتال».

وقال إن «القوات دخلت شُقرة بالتنسيق مع قيادة الجيش هناك وإدارة أمن أبين، ومن ثم قامت بالانتشار في كامل مديريات المحافظة، مثمناً « دور قوات الجيش والأمن على الجهود التي بذلوها في تسليم المحافظة لقواتهم».

وفي وقت سابق اليوم، عبرت قوات عسكرية تابعة للمجلس الانتقالي، مدينة شُقرة الساحلية باتجاه الطريق الساحلي في أبين، بعد انسحاب قوات الجيش الحكومي منها تجنباً لأي صدامات مسلحة.

ومساء الإثنين، أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي، عن عملية عسكرية أسماها «سهام الشرق» ضد القوات الحكومية في المحافظة، بعد أسابيع من حشد قواته إليها.

تأتي العملية بعد أيام من سيطرة القوات على محافظة شبوة (شرقي البلاد) بما فيها المؤسسات النفطية والغازية.

توتر في طرابلس وقلق دولي من تصاعد العنف

انتشار للقوات الأمنية في العاصمة الليبية طرابلس

«وكالات» : تشهد العاصمة الليبية طرابلس حالة ترقب وارتباك بعد تلويح رئيس الحكومة المنبثقة عن مجلس النواب الليبي فتحي باشاغا بدخول طرابلس قريباً، فيما انتشرت في المقابل قوات أمنية وعناصر من الميليشيات حول أغلب المؤسسات الحكومية.

وتمركزت الحشود العسكرية قرب الوزارات والمؤسسات الهامة في طرابلس، وعززت الميليشيات تواجدها في الموانئ والميادين الرئيسية، وكثفت دورياتها المسائية، مع تشديد الرقابة على حركة السكان.

وبالتزامن مع هذه التحركات، ذكرت وسائل إعلام ليبية أن الوضع داخل معسكرات المرتزقة السوريين تأزم هو الآخر مع توقعات بتنظيم مظاهرات لهم داخل معسكر اليرموك نتيجة تأخر رواتبهم لثلاثة شهور.

ووصف سامح زاغب أحد سكان زاوية الدهماني في طرابلس، الوضع قائلاً إن «حركة المواطنين باتت محدودة، ولا يستطيع بعضهم الخروج في أوقات متأخرة، وإلا تعرّض للمساءلة والتوقيف من الميليشيات».

وأضاف زاغب بحسب موقع سكاي نيوز عربية «أحياناً تطلق الدوريات طلقات نارية في الهواء عند دخولها أي شارع، مع تكثيف الدوريات المتحركة».

ونتيجة لتقييد الحركة، أكد زاغب توقفت خدمات وحصول نقص في السلع ببعض المناطق، وإغلاق عشرات المخابز أبوابها لنقص القمح.

ويرجح مراقبون بحسب صحيفة «البيان» الإماراتية أن تشهد طرابلس اشتباكات جديدة خلال الفترة المقبلة، لا سيما أن حالة من الاحتقان باتت تطغى العلاقات بين الميلشيات غرب البلاد، والتي تواجه بدورها انقساماً بين أطراف داعمة للدبيبة، وأخرى موالية لباشاغا، مشيرين إلى أن السلطات المركزية لا تبدو قادرة على لجم الجماعات المسلحة.

وضمن الحلول المقترحة لإنهاء الانسداد السياسي، دعا السياسي الليبي محمد المزوغي، بتكليف حكومة مصغرة تسيير الأعمال والإعداد للانتخابات.

وأوضح المزوغي أن الحكومة المصغرة يجب أن تتشكل «من أعضاء قادرين على التحرك بين جميع الأطراف والتوفيق بينهم، خاصة وأن المباحثات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لم تصل لشيء حول القاعدة الدستورية اللازمة لإجراء الانتخابات».

ودفعت نذر المواجهة، إلى إعراب الولايات المتحدة عن قلقها العميق، داعية إلى وقف التصعيد.

وأكد الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس، أن أغلب الليبيين يسعون لاختيار قيادتهم بشكل سلمي من خلال الانتخابات، مضيفا «ندعو أولئك الذين يخاطرون بالجر مرة أخرى إلى العنف إلى إلقاء أسلحتهم، ونحض بشكل خاص قادة ليبيا على إعادة الالتزام دون تأخير بتحديد أساس دستوري للانتخابات الرئاسية والبرلمانية».

وشدد برايس على أن عدم الاستقرار المستمر تذكير بالحاجة الملحة لتعيين ممثل خاص جديد للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، لاستئناف جهود الوساطة، بدعم موحد من المجتمع الدولي.

كما أعربت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، عن القلق العميق إزاء ما وصفتها بأنها تعبئة مستمرة للقوات، وتهديدات باستخدام القوة، مؤكدة أن الانسداد السياسي الراهن، وكل أوجه الأزمة التي تحيق بليبيا لا يمكن حلها بالمواجهة المسلحة، وأن حل هذه القضايا لا يأتي إلا من خلال ممارسة الشعب الليبي لحقه في اختيار قادته وتجديد شرعية مؤسسات الدولة، عبر انتخابات ديمقراطية.

ومن المنتظر أن يطغى الوضع الميداني والانقسام السياسي، على جلسة الإحاطة والمشاورات لمجلس الأمن المرتقبة الأسبوع المقبل، في ظل استمرار الخلاف حول اختيار مبعوث جديد في ليبيا.